مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الرابع ، ديسمبر 2004م

ملاحظات حول جدلية تحولات الواقع وطموحات الفكر للمرأة المعاصرة في ليبيا في المجال الاقتصادي الخاص (المحاماة نموذجاً)

الأستاذ محمد سالم ادراه
مركز البحوث القانونية. طرابلس

تقوم هذه الورقة على مناقشة مسألة محل اهتمام لعدد من الباحثين المتابعين لنشاط المرأة، هذه المسألة تطرح بالشكل التالي: بعد مرور خمسين عاماً على تأسيس الدولة الوطنية ودخول ليبيا مرحلة تحديثية أولا وثورية ثانياً، انعكست آثارهما في العديد من النصوص القانونية ومظاهر التحديث المادي.

ومع ذلك لم يكن تقدم المرأة بالشكل المطلوب، وهي لا تزال ترفع لواء الشكوى مطالبة بالمساواة لماذا ؟. الأسئلة المطروحة هي: هل هناك نقص أو قصور في المنظومة التشريعية وبالتالي فهي بحاجة إلى التعديل أو التنقيح ؟ بمعنى أن النصوص التشريعية التي تحدد الرؤية الوطنية للمرأة لا تفيها حقها ؟ أو أن المشكلة ذاتية تعود إلى المرأة ؟ أو المشكلة في مكان آخر كالنظام المعرفي شديد التحديث؟. تحاول الورقة مناقشة هذه المسألة ثم تقدم مشروع إجابة، وبالتالي تم تقسيمها كالأتي:

أولاً: جدلية تحولات الواقع للمرأة الليبية المعاصرة. وتنقسم إلى الرؤية الوطنية للمرأة الليبية المعاصرة، واقع مساهمة المرأة الليبية المعاصرة في النشاط الاقتصادي الخاص.
ثانياً: الطموح الفكري للمرأة الليبية المعاصرة. وتنقسم إلى مفهوم"الزمن" في تفكير المرأة الليبية المعاصرة، قضية اللاوعي الاجتماعي في تفكير المرأة الليبية المعاصرة.
ثالثاً: خاتمـة.

ملاحظة أولية

قبل الدخول في موضوع الورقة لا بد من الإشارة إلى أن مشاركتي في هذا المحور تحمل سلبيتين:

1. موقفي الشخصي مما يسمى قضية المرأة، واعتبارها من القضايا الملحة من ناحية، ومن ناحية أخرى باعتبارها قضية منفصلة عن قضية الرجل على المستوى العام وتستحق المعالجة بمفردها. قضية المرأة حسب ما يسميها بعضهم هي مشكلة مفتعلة من وجهة نظري، حيث لا توجد قضية محددة اسمها لدي "قضية المرأة" وذلك رغماً عن أنف قاسم أمين وفاطمة المرنيسي وفعاليات حقوق الإنسان سواء رواد النهضة أو دعاة الحداثة، وهذا لا يعني، ولا ينفي أن المرأة لا تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، أو أن جميع مشاكلها محلولة مثلاً، بقدر ما يعني أن القضية هي قضية شعب تتعلق بالتخلف والتقدم وأوضاع يعاني منها الجميع. كما لا يعني هذا التعميم أننا لسنا مجتمعاً ذكورياً، وأن المرأة بحكم كونها أنثى لا توصم بعض مشاكلها بالخصوصية، ولكن محل الاعتراض هو وضع المرأة في وضع "خيال مآتة" أو طواحين دون كيشوت ، ونسيان المشكل الأساسي الذي هو حسب وجهة نظري (المسألة الثقافية والاجتماعية العامة).

2. مجرد التصدي للموضوع يحمل ادعاء الإلمام به، بحيث يجوّز المساهم لنفسه الخوض فيه، وذلك الحديث يفترض اعتماده على أسس سليمة في المتابعة العلمية الدقيقة للمسألة، والتي يجب أن تقوم على إحصائيات صادقة دقيقة، وهي مسألة مفقودة في مجتمعنا.

أولاً/ جدلية تحولات الواقع للمرأة الليبية المعاصرة

المقصود بالتحول هو الانتقال من وضع اقتصادي واجتماعي معين إلى وضع آخر، بحيث يتغير الواقع، ورصد هذا التغيير أو التحول " أي قياسه " هو الذي يعطينا قدرة الحكم على الأشياء. نحاول أن نتابع حالة المرأة الليبية المعاصرة خلال الخمسين سنة الأخيرة، حيث يمكن القول بأن الدولة الوطنية خصصت من خلال المساعدات الخارجية وعوائد النفط مبالغ كبيرة لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي بشكل عام، ومن خلال برامج التحديث المادي، شهدت قطاعات الاقتصاد، والتعليم، والصحة، والسكن، نمواً غير مجحود، انعكس بشكل ظاهر على أوضاع المرأة اقتصاديا واجتماعيا، وتميزت الفترة الأخيرة بإسهامات تشريعية كبيرة مست جوانب الأسرة والأحوال الشخصية وبعض حقوق المرأة الاقتصادية والأساسية، مما وضع المرأة الليبية المعاصرة في مرحلة "تحول" سريع الوتيرة. السؤال هنا ما الذي حدد ويحدد تحولات الواقع ؟. لاشك أن الرؤية الوطنية للمرأة الليبية المعاصرة تتحدد من خلال المنظور الفلسفي العام وهو الذي يحدد تحولاتها من خلال النصوص، من ناحية أخرى قدرتها (أي المرأة) على الفعل والمبادرة هو الذي يحدد (قدر) ذلك التحول، وهذا الأمر يعكسه واقع ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الخاص .

الرؤية الوطنية للمرأة الليبية المعاصرة

يرى بعضهم[1] أن الرؤية الوطنية للمرأة الليبية المعاصرة تتحدد من خلال الدين الإسلامي، ولعل المقصود هو الشريعة. الكتاب الأخضر، ولعل المقصود هو الفصل الثالث. غير أن هذا الرأي وإن ركز على الجانب الرسمي إلا أنه تغافل عن المسألة الثقافية وهي التي تشمل بالضرورة الدين والكتاب كأحد عناصرها، والتي كثيراً ما تلعب دوراً فاعلاً مسانداً أو معوقاً، كما أنها تسهم بشكل أساسي في تحديد تلك الرؤية، ولعلها تسهم أكثر من العاملين المشار إليهما آنفاً، وبالتالي فإننا نرى

---

[1] صلاح الدين القابسي، نجاح: مكانة المرأة في المجتمع الجماهيري، التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. بكين 1995، إعداد اللجنة الوطنية لشئون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام.

بالإضافة إلى الدين والكتاب الأخضر: إضافة المسألة الثقافية في أبعادها الأخرى، باعتبارها تسهم في تحديد الرؤية الوطنية للمرأة.

إذا كان ذلك على مستوى الموقف المبدئي والفلسفي، فإن النصوص التشريعية سواء على مستوى التشريع أو على مستوى التطبيق تسهم أيضاً بشكل فعّال في التأثير على مستوى الرؤية الوطنية، وهي بذلك تشمل مجموع ما صدر من الإعلانات الدستورية والوثائق وكذلك القوانين، والتي تتولاها أوراقاً أخرى بالدراسة، وبالتالي إذا كان ليس صحيحاً القول: إذا تغيرت القوانين سيتغير حال المرأة، فليس صحيحاً أيضاً ألا نعطي أهمية لهذا التغيير، أي عدم التلازم الحتمي بين تغير القوانين وتغير أحوال المرأة، وأن التغير في حالة حصوله هو تغير منتقد لأنه نسبي وسطحي مما يطرح المسألة مجدداً في علاقة جدلية ... لماذا ؟.

القضية كما يراها بعضهم[1] ترجع إلى وظيفة القانون في المجتمع، من حيث توزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات بين الأفراد، وأن السلطة تتوزع على جملة من " المؤسسات المدنية " وتكون وظيفة القانون هي تنظيم العلاقة بين هذه المؤسسات من ناحية وبقية المجتمع من ناحية أخرى... وعليه تكون المؤسسات المدنية " مؤسسات المجتمع المدني " هي المرجعية. أي أن المرجعية التي تحدد الرؤية الوطنية للمرأة ليست القبيلة، ولا العشيرة، ولا العائلة، الأمر الذي يمكن التعبير عنه " بالجماعة المحلية ". وبالتالي استبدلت الدولة الحديثة " الجماعة المحلية " بالقانون، والإرث الاجتماعي بالعرف القانوني وبذلك تحولت " الجماعة " إلى أفراد وبالرغم من النقد المنهجي الذي يمكن أن يوجه إلى هذا الطرح فأننا نستعمله منهجاً للنقد.

أما في المجتمع الليبي ولربما في هذه المدينة بالذات، فإن الجماعة المحلية المتمثلة في القبيلة، والعشيرة، والعائلة، هي التي تملك أدوات "الضبط الاجتماعي المحلي من خلال التنفيذ والتطبيق للأسس والقواعد وحتى لبعض القوانين، فالمجتمع جماهيري" والمؤتمرات الشعبية الأساسية، تقوم على فكرة الجماعة

---

[1] بيومي، نهى: المرأة والتحدي المعاصر بين التشريعات والتقاليد، مجلة مواقف، العددان 73، 74 ص 180 شتاء 1994.

المحلية وهكذا حتى اللجنة الشعبية العامة، واللجنة الشعبية للشعبيات، كل ذلك يقوم على فكرة الجماعة سواء كإطار مؤسس للاجتماع أو الاقتصاد أو الثقافة. والمرأة كفرد تقف في مواجهة الجماعة التي تعارفت على مجموعة من المفاهيم والأسس التي تتناقض أحياناً مع كينونتها كامرأة زج بها في أتون التحديث، مما أفقدها توازنها في ظل مجتمع الجماعة والسلطة الأبوية المستحدثة ولكنها لم تصل إلى الحداثة.

واقع ومساهمة المرأة الليبية المعاصرة في النشاط الاقتصادي الخاص

تم الاعتماد في هذا المحور على الإحصائيات المنشورة، كما قام الباحث بدراسة عيّنة خاصة تتمثل في مدينة طرابلس كعينة عشوائية، وكذلك عينة أخرى من أحد المكاتب تمثل عدداً من الشركات من أجل الوصول إلى مؤشرات تتعلق بواقع المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي الخاص.

العينات والمؤشرات العامة

أ- إن مفهوم النشاط الاقتصادي الخاص للمرأة يختلف عن مفهوم " النشاط الاقتصادي للمرأة " حيث يضيق كثيراً، فالنشاط الاقتصادي للمرأة هو نسبة عدد العاملات اقتصادياً من بين مجموع السكان [1]، بينما النشاط الاقتصادي الخاص هو نسبة العاملات في هذا القطاع إلى مجموع العاملات اقتصادياً. هناك صعوبة في الحديث عن المهن المختلفة التي تمارسها المرأة، فالمرأة تمارس مهناً مثل الحلاقة والطب والصيدلة، والمحاماة، وتمارس العمل الزراعي وهي تعمل لدى الأسرة إلى غير ذلك، لذلك يتم تصنيف نشاطها غالباً إلى أربع مجموعات كبرى هي: **عاملة . صاحبة عمل . تعمل لحسابها . تعمل لدى الأسرة .**

يمكن القول بأن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بشكل عام قد شهد تطوراً ملحوظاً في جميع الأنشطة الاقتصادية عدا نشاط اقتصادي واحد، هو نشاط

---

(1) المرجع السابق ص 95 تتخذ المشاركة في النشاط الاقتصادي من خلال عدد العاملين اقتصادياً (يعمل أو يبحث عن عمل) من بين المجموع العام للسكان النشطين اقتصادياً أو ما يعرف بعدد السكان في سن العمل وكانت هذه النسب خلال السنوات 64-73-84-92 على التوالي 4.1 % 5.9 % 11.1 %.

الزراعة والغابات والرعي، وهنا يمكن ملاحظة جانب سلبي للتعليم، إذ أن ارتفاع نسبته انعكس سلباً على بعض المهن مثل الزراعة، التي تغيرت النظرة إليها في سلم القيم الاجتماعية، بينما انعكست إيجابياً على قطاع التجارة حيث كان مجموع المشتغلات في سنة 1973(11976) في هذا القطاع ونسبة (8. 44) من المجموع الكلي لنشاطات المرأة اقتصادياً، وتراجع في سنة 84 إلى نسبة 3.1 ٪ و1.3 ٪ سنة 92 م، بينما كانت في التجارة (0.7٪، 5.6 ٪، 1.6٪) على التوالي 73/ 84/ 92 أي أن سنوات الثمانينات كانت فترة ازدهار ممارسة المرأة للتجارة بالرغم من تراجع هذا القطاع حسب الملاحظة بالنسبة للرجال.

ويتضح من الإحصائيات المنشورة أن مجموع عدد العاملات في مجموع الأنشطة الاقتصادية سنة 1973 ف قد بلغ (26731) وفي سنة 1984 (84616) إلى (117163) سنة 1992 ف، وبلغ مجموع العاملات لحساب أنفسهن وصاحبات العمل (1332) سنة 1974 ف، وتقلص الرقم في سنة 1984 ف إلى (619) عاملة فقط، ثم قفز مرة أخرى عام 1992 ف إلى (1327) أي نفس الرقم السابق سنة 1972 تقريباً. وإذا نظرنا إلى نسبة عدد العاملات لحساب أنفسهن وصاحبات العمل إلى مجموع العاملات نجد سنة 1972 ف تحتل نسبة عالية إلى بقية السنوات، حيث بلغت (4.2٪، 0.8 ٪) لسنة 1984 ونفس النسبة لسنة 1992، أي أن عدد العاملات وإن كان متقارباً في سنتي 1972، 1992 ف ونقص في سنة 1984 بينما تفاوتت النسبة من (4.2٪) إلى (0.8٪) فإن مرجع هذا التفاوت هو الاختلاف في العدد الإجمالي.

ب - ولعل مساهمة المرأة الفعالة في البادية عندنا وخارج المدن والقرى حيث نجدها تحمل أعباء مساوية لأعباء الرجل إن لم تكن زائدة في الحياة الاقتصادية يعد مثالاً جيداً، فالمرأة مضطرة اقتصادياً واجتماعياً أن تحلب وأن ترعى وأن تزرع وأن تستقبل الضيوف حتى في غياب زوجها، وأن تشارك بفاعلية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مشاركة لا إنقاص فيها ولا نقصان. بينما الحياة الاقتصادية داخل المدن والقرى لا تحتاج إلى ذلك، بذلك كان نمط حياتها مختلفاً، وقد تغير دور المرأة الاقتصادي بدخول أنماط التحديث، وبتوسع المدينة وانتقالها من مشاركة فاعلة في الدورة الاقتصادية إلى تقليص دورها من دور اجتماعي

محض، واختفاء دورها الاقتصادي وتطلب الأمر أكثر من جيلين لولوج المرأة الحياة الاقتصادية وظهور الجوانب الإيجابية في التحديث . ومما يعزز هذا القول أن ارتفاع المستوى التعليمي قد غير النظرة الوطنية للمرأة في مجال العمل بشكل عام، بما في ذلك النشاط الاقتصادي الخاص، إن لعاملي التعليم والثقافة دورهما، ومما يعزز وجهة نظرنا مثلاً تلازم الارتفاع في نسبة التعليم مع ارتفاع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة.يقول التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2002 " لعل الدلائل الأهم في هذا السياق هي ما نلاحظه من تصاعد في معدلات الالتحاق المدرسي الصافي بين الفئة العمرية في السن المدرسي (6-24 سنة) حيث ارتفعت من (64 ٪) عام 1973 إلى نحو (77٪) عام 2001 ف.

ويتزايد مستوى الدلالة، إذا نحن نظرنا إلى مستويات الالتحاق من زاوية تجسير الفجوة بين الذكور والإناث، حيث أفلح التوسع التعليمي في إغلاق تلك الفجوة بالكامل، وتساوي معدلات الالتحاق للجنسين بعد أن كانت بحدود (21.5)لمصلحة الذكور عام 1973 ف، أما على مستوى المراحل المختلفة للتعليم العام، فقد وصلت معدلات التحاق الإناث بالتعليم الأساسي إلى نحو (78.5٪) عام 1995، مقابل (80.4٪) للذكور بعد أن كانت لا تتعدى (11٪) مقابل (2.3٪) لكل منهما على التوالي عام 1973، ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى الوضع على المستوى الثانوي فقد كانت معدلات الالتحاق للذكور والإناث عام 1973 ف نحو (10٪) و (5٪) على التوالي، وتغيرت حالياً لتصبح (84.9٪) لمصلحة الإناث مقابل (77.3٪) للذكور.إذ أن ارتفاع نسبة التعليم تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

عينات عشوائية

تحت هذا البند طلبت من الأخوة العاملين في نقابة طرابلس إعطائي أرقاماً محددة عن عدد الزميلات في مهنة المحاماة، العمر، وتاريخ القيد، ودرجة القيد، حيث تبين ما يلي:

أ. كل الذي أستطيع قوله إن عدد المحامين سنة 2000 في هذه النقابة بلغ (1169) محامياً ومحامية، وصل عدد الإناث إلى (437) وهو ما يقترب

قليلاً من نسبة (37 ٪) أو(38 ٪) وهي نسبة عالية جداً، قياساً إلى النسب العامة، فإذا كانت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، أي فئة العمر (15) فأكثر، حيث بلغت مساهمة المرأة نسبة (38 ٪) من عدد المحامين فإنها تمثل قفزة غير عادية، مع ملاحظة أن للأرقام أوهامها فنحن لا ننسى الفارق الزمني ولا ننسى أننا نتحدث عن طرابلس، ولمزيد من المفاجآت بشأن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الخاص والمتعلق بالمرأة المحامية ومقارنتها بالنسب العامة يمكن أن تقارب النسب الواردة في الجدول التالي:

الدرجة	الجنس		المجموع	النسبة إلى المجموع العام	
تمرين	ذكور	إناث	الكلي	ذكور	إناث
	491	851	1342	٪36.50	٪63.40
ابتدائي	124	160	284	٪43.66	٪56.33
استئناف	120	69	189	٪63.40	٪36.50
عليا	181	7	188	٪96.20	٪3.70

ب. هناك عينة عشوائية أخرى أخذت من مجموع عدد المساهمين في (42) شركة مساهمة وتشاركيه واحدة حيث بلغ عدد المساهمين فيها (445) مساهماً ومساهمة، وبلغ عدد الإناث (35) مساهمة فقط من هذا المجموع أي أن النسبة لم تصل إلى (8 ٪).

وتجدر ملاحظة الآتي:

- إن جميع المساهمات لم يتولين أية وظيفة إشرافية أو قيادية.
- إن وجودهن كمساهمات هو في واقع الأمر لاستكمال عدد اشترطه القانون رقم (70/65 م).
- إن قاعدة المساهمات كانت بناء على صلة القرابة (زوجة، بنت، أم، أخت) وليس قاعدة اقتصادية وبالتالي فإن المساهمة ذكورية في الأساس.

وتجدر ملاحظة الآتي أيضاً:

1. اكتساح المرأة لمهنة المحاماة.

2. النسبة الكبيرة من المحاميات 63 ٪ هي من مجموع المتدربين.
3. إن عدد المحاميات في طرابلس يزيد على عدد المحاميين الذكور بعدد 171 محامية أي في حدود 89 ٪.
4. إن الزيادة خلال أربع سنوات في عدد المحاميات كانت 16 ٪ أي 4٪ سنوياً على درجة التقريب.
5. بالرغم من هذه النسبة فلا تزال المحامية الأنثى في مجملها لا تملك سلطة اتخاذ قرار.

ثانياً/ الطموح الفكري للمرأة الليبية المعاصرة

حتى لا يضللنا عنوان هذه الفقرة فإننا نقصد بها (تطلعات المرأة الليبية)، وهي بسبيل تحسين أوضاعها الاجتماعية، والاقتصادية، ولكن في إطار أو مشروع فكري متجانس فردي أو جماعي، وهذا الأمر غير البحث في جانب الإنتاج الفكري للمرأة: أديبة، أو كاتبة، أو مهندسة أو محامية " في شكل أعمال (إبداعية) إلا بذلك القدر الذي أطلقنا عليه (مشروعاً فكرياً عاماً). وحتى نكون أكثر دقة في هذه المسألة فإننا نتحدث بالمطلق عن المرأة وكأنها مجموع متساوي، بالرغم من مخالفة الواقع لذلك حيث تتداخل المرأة في النسيج الاجتماعي والثقافي لهذا المجتمع بكافة أطيافه، وعليه لا شك أن هناك خصوصيات مختلفة في شرائحها الاجتماعية، وإننا نناقش هنا عقبات ذلك المشروع، وليس المشروع ذاته.

تختزل المرأة الليبية المعاصرة "طموحاتها في المطالبة بالمساواة بالرجل" ،هذا هو مشروعها، وهى تعتقد وكأنها بالرجل في وضع يصل به إلى مستوى طموحها، وهي بذلك تكون قد ارتكبت الخطأ مرتين:

1 ـ إن وضعية الرجل "المختلفة" التي تطلب التسوية بها هي تباين في الدرجة، وليس اختلافاً في النوع، وبالتالي فإن ذلك الطموح محدود إذا كانت هذه الوضعية في ذاتها ينقصها الكثير على كافة المستويات.
2 ـ تحيل المرأة من على كاهلها بهذا الطموح المحدود مسؤولية النضال الاجتماعي، ولا تنخرط في المشروع الاجتماعي العام من أجل التحرر، أو على

الأقل السعي لمزيد من الحرية، أي أنها تخطئ في تحديد المشكلة التي هي في الواقع مشكلة مزدوجة أولاً: بمساواتها بالرجل، وثانياً مشكلتهما معاً.

وإذا كانت المساواة الاقتصادية باعتبارها موضوع هذه الورقة سلطة على مستوى التنظير تعد مكفولة عدى حدود الميراث، فإن الفعل الاقتصادي ومقدار مساهمة المرأة مسائل سبقت الإشارة إليهما، ومع ذلك فإن مسألة اتخاذ القرار أو المساواة في سلطة اتخاذ القرار نرى أنها مطلب مشروع وملح للمرأة في الحالة الراهنة، ومن حقها أن تكون "المساواة" في سلطة اتخاذ القرار على كافة المستويات تشكل طموحاً وتطلعاً غير أن ذلك يتطلب منها جهداً فكرياً وعملاً اجتماعياً كبيراً. إذا كانت الورقة لا تتسع إلى معالجة مسألة "الطموح الفكري" لدى المرأة من كافة جوانب الموضوع، فإنني أريد أن أناقش مسألتين لهما علاقة مباشرة بأسلوب التفكير أو لنقل تطلعات المرأة، وهما:

- مفهوم الزمن في تفكير المرأة.
- قضية اللاوعي الاجتماعي.

لقد تم اختيار المسألتين تأسيساً على أنهما يكونان معاً عقبة "معرفية" في عقل المرأة والرجل معاً، ويمنعان القدرة على التجاوز الفكري المعبر عنها أحياناً "بالقطعية"، ونناقشهما باختصار.

مفهوم الزمن في تفكير المرأة الليبية المعاصرة

لاشك أن الزمن التاريخي[1] يمتد في تفكير المرأة، ومن الصعوبة في ظل الظروف الموضوعية والفكرية الراهنة أن تقوم المرأة (كما هو الرجل) بالقطيعة مع تاريخها الإنساني، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يكفي السؤال المفاجئ للمرأة عن ما هو الزمن؟. لتقف مشدوهة لحظات لعنصر المفاجأة، حتى تلم شتات تفكيرها، فإذا كان لا شئ يحير أكثر من الزمان والمكان، فإن مع ذلك لا شئ يحير أقل منهما، لأن الإنسان قل ما يفكر فيهما وهذا مؤشر للاوعي من ناحية، ولخطورة ذلك من ناحية أخرى، ولتبسيط المسألة لابد من تقسيم الزمن إلى الزمن الطبيعي

---

[1] سالم دراه، محمد: " الزمن " والزمن في الأعمال الإبداعية في ليبيا، مجلة المؤتمر، السنة الثالثة، العدد 221 تصدر عن مركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ص 39.

المعروف، والزمن الذاتي، والزمن الثقافي، والزمن الأسطوري. المرأة للأسف لا تخرج عن الزمنين: الزمن الذاتي، والزمن الأسطوري.

اسمحوا لي بالقول لعل بعض النساء يعشن خارج الزمن، إذ قد تستعمل المرأة كل وسائل الإنتاج المادي وقد تتابع قليلاً من الأخبار المحلية والدولية ولكن الإحساس بالزمن كمعطى قد لا يدخل في حساباتها. إن الغريب والمدهش فعلاً أن المرأة بحكم أوضاعها الجسدية البيولوجية المرتبطة بالزمن يفترض بأنها كافية لخلق إحساس مرهف ومنفرد بالزمن، ولكن الأمر على نقيض ذلك تماماً، وفي محاولة للتفسير: لعل الأمر متعلق بطول مدة الحمل تسعة أشهر والرضاعة سنتان وعشرين سنة للزواج إن لم يكن أكثر، بحيث تغيب وتيرة الزمن المتتالية والسريعة، ولا مجال للقلق والتوثب، لعل غياب الكثير من النساء عن أجواء العمل والإنجاز السريع قد يكون سبباً آخر، ولاشك في أنني أبدي ملاحظات انطباعية. خلاصة القول إن المرأة لا تزال تعيش الزمن الأسطوري وهو الذي لا يخضع للقياس ولا يرتبط بالعلاقة السببية، وبالتالي تزور الأولياء والسحرة، وتحب الأحاجي الأسطورية والقصص وهي تعيش الزمن الذاتي أو الزمن الوجودي الذي يتعلق بلحظات الفرح، والخوف، والغضب، والانتظار والترقب، وهو بذلك يختلف عن الزمن الموضوعي أو الطبيعي الخاضع للقياس والمكون من الساعات والدقائق والأيام، إن عدم الإحساس باتجاه الزمن الموضوعي "لأسباب قد نتفق أو نختلف حولها" أحد أسباب تشويه الطموح الفكري لدى المرأة.

قضية اللاوعي الاجتماعي

يرى بعضهم[1] أن الفرد مسّير وعليه أن ينصاع للتصورات العامة الرائجة لأنها وثيقة الارتباط بالبنية الاجتماعية السائدة، فإذا ما رفض هذا الانصياع، فإنه يكون قد رفض ضمناً الانصياع للبنية الاجتماعية القائمة، وهذا ما يسبب له القمع المباشر وغير المباشر من الفكر الذي تكون فيه البنية الاجتماعية القائمة نتاج الماضي من خلال التراكم والاستجابة لقضايا الماضي، وهذا الأخير له علاقة بالطموح الفكري.

---

[1] بيومي، نهى: المرأة العربية والتحدي المعاصر ص 184 مرجع سابق.

وفي المجتمع الليبي لا يزال مفهوم "الجماعة المحلية" مسيطراً، وإن قضية اللاوعي الاجتماعي تلعب دوراً رئيساً في التصور الجماعي لمفهوم القانون والتغير، بل إن هذا اللاوعي هو الذي يهيمن على المشاعر ووظائف الذهن وقضية التفكير في علاقة المرأة بالرجل وعلاقتهما بالمجتمع، فالسلوكيات تخضع لتقويم ومراقبة لا واعية نابعة من تفكير ومعطى ذاتي كما يبدو ظاهرياً ولكن في نهاية المطاف مكون من مكونات اللاوعي الاجتماعي. وبالتالي فإن المرأة بالرغم من كفالة النصوص القانونية ، لا تخرج في كثير من المناطق وكذلك لا تعمل، وهي لا ترى غضاضة في ذلك لاعتبارات اللاوعي الاجتماعي، وإذا قامت بعمل عادة ما تختار أقل الأعمال ضرراً من حيث ردود الأفعال اللاواعية، وحتى تلك المرأة العاملة والمتجولة في الأسواق فإنها تقضي العمل في الشأن العام، ولا تنضوي تحت نطاق عمل مؤسسي يقوم على تنظيم جهود المرأة في مجال معين.

الخاتمة

هذه اللمحات السريعة والانطباعية إلى حد كبير تعطي مفاتيح للنقاش، وتجعلنا نجمل القول بتجاوز نقص العقل والدين لدى المرأة، وإنه من الناحية التشريعية المحضة لا توجد أية قيود على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الخاص بمعناه الحديث، فهي تشارك فعلاً في كافة القطاعات وإن كانت نسبة مساهمتها لا تزال متدنية بالمقارنة لما تحتله من النسبة العامة لعدد السكان، إضافة إلى غيابها عن سلطة اتخاذ القرار، وإن المرأة لا تزال تحبذ الاعتماد على غيرها، سواء في استثمار أموالها أو الدخول في الحياة العملية من خلال المهن والنشاطات الاقتصادية المختلفة بفاعلية. ولكنها تحبذ أن تتقاضى أجراً بدلاً من أن تغمر بمفردها والاقتصاد كالموت مغامرة فردية، و يلاحظ هذا بشكل كبير في مهنة المحاماة حيث تضللنا الأرقام، ويرجع ذلك في وجهة نظري إلى تخلف المرأة ثقافياً من خلال عدم إحساسها بالزمن، وسيطرة اللاوعي الاجتماعي على تفكيرها مما يجعلها إما أن تعي ذلك أصلاً، أو لا تملك الشجاعة الكافية لمواجهة قضايا المستقبل بكافة مستوياتها، بل إن المستقبل قضية مؤجلة بالنسبة لها وفي حكم الغيب في حين أنه من حيز الفعل الآني وإلا فلا يكون.

كل ذلك لا يعني أن المجتمع بطبيعته ذكورياً، و لا تزال سمات السلطة الأبوية المستحدثة ظاهرة ومسيطرة، وقد شكل كل ذلك عقبات معرفية على مستوى التفكير وما لم تتسلح المرأة بالثقافة وتعيد صياغة العديد من المفاهيم مثل مسألة "مشكلة المرأة"، والمساهمة الفعّالة في مؤسسات المجتمع المدني، وتعتمد اقتصادياً على ذاتها سوف يستمر هذا الحال بالرغم من التطور الإيجابي البسيط، وباختصار بسيط أيضاً تحتاج كما نحتاج إلى التجاوز وكذلك الخروج.، ومعذرة لهذا الاستفزاز والله من وراء القصد.